International Journal of Academic Researchs Studies Year:2, Number:3, December 2019, ss. 70-87

Article Arrival Date/ Yayın Geliş Tarihi
12.11.2019

The Publication Date/Yayınlanma Tarihi
29.12.2019

ISSN: 2667-4823

Aralık / December 2019, 3

Makale Bilgisi / Article Information

<http://dx.doi.org/10.29228/ijarstudies.40100>

اسهامات الفتوى في تطوير العلوم الشرعية

إعداد / محمد حمزة علي فلامرزي

باحث في مرحلة الدكتوراة لتخصص الفقه وأصوله

m.falamrzi87@gmail.com

إن دراسة العلوم الشرعية في ظل واقعنا المعاصر يُحتم علينا ضرورة العمل على تطوير طريق ومنهجية دراسة هذه العلوم تطويراً ذاتياً ، بعيداً عن المناهج العلمية المستوردة ، وتحقيقاً للقدر الأعلى من المصلحة المَرْجُوَّة من دراستها .
وهذا البحث يتناول إسهامات الفتوى – كأحد وسائل تلقي العلم الشرعي – في تطوير العلوم الشرعية دراسةً وتجديداً .
ويُلقي البحث الضوء على مضامين الفتوى وفلسفتها في ضوء القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وآراء العلماء .
وينتهي البحث إلى استخلاص أهم ما يمكن اعتباره مهماً في تطوير دراسة العلوم الشرعية وتجديدها .

Research Summary

Studying forensic sciences in the shade of our contemporary reality necessitates working on developing the methods of these sciences objectively away from imported scientific curricula and achieving the best interest from its study .

This research deals with the contription of advisory opinion – as a mean of learning forensic science – in developing the study and renewal of forensic sciences .

The research highlights the content and philosophy of advisory opinion in the shade of Holy Quran , sunnah and scientists opinions .

The research concludes what can be considered as important in developing and renewing forensic sciences .

• المبحث الأول : تعريف الفتوى لغة واصطلاحاً :

• المطلب (١) : تعريف الفتوى لغة :

يرد لفظ (الفتوى) في لغة العرب على عدة معان ، ترجع في محصلتها إلى أصلين ، أحدهما يدل على كل ماله طراوة وجدة من (الفتى) وهو الطريُّ من الإبل¹ ، و (الفتى والفتية) الشاب والشابة ، ومنه شابٌ فتى : أي بين الفتاء ، وتعني طريُّ السن والكرم الحسن² ، و (الفتيان) الليل والنهار³ .
والأصل الآخر من (الفتيا) ، وهي تبين الحكم⁴ ، يقال : أفتاه في الأمر أبانه له ، و (الفتيا والفتوى) بضم الفاء وفتحها ما أفتى به الفقيه⁵ ، يقال : استفتاه في مسألة فأفتاه إذا سأله عن الحكم فأجابه ، و (تفتوا) إليه ارتفعوا إليه في الفتيا⁶ .

وبالمقاربة بين الأصلين يمكن القول بأن (الفتيا) تبين المشكل من الأحكام ، أصله من الفتى ، وهو الشاب الحدث الذي شبَّ وقوى ، فكأنه يفتي ما أشكل بيانه فيشبه ويصير فتياً قوياً⁷ ، ذلك لأن تبين ما أشكل يحتاج إلى قوة في العلم ، ونضج في العقل يتأتى معه قوة البيان ، وصحة البرهان . والله تعالى أعلم .

• المطلب (٢) : تعريف الفتوى اصطلاحاً :

ذهب كثير من الأصوليين إلى أن مفهوم الفتوى والاجتهاد بمعنى واحد في الاصطلاح⁸ ، وظاهر الأمر أن عدم التمييز بينهما يرجع إلى أن هذه المصطلحات كانت معهودة في أفهام الناس ، وجرى عليها العرف بالاستعمال فيما يخص بالسؤال عن أمور الدين⁹ ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الأمدي يقول : (... وأما الاجتهاد في حكم بعض المسائل ، فيكفي أن يكون عارفاً بما يتعلق بتلك المسألة ، وما لا بد منه فيها ... - إلى أن قال - فإنه ليس من شرط المفتي أن يكون عالماً بجميع أحكام المسائل ومداركها ...)¹⁰ فعبر بلفظ الاجتهاد ثم أعقبه بلفظ المفتي في ذات السياق ، ما يفهم معه أن الفتوى والاجتهاد بمعنى واحد عند الأمدي ، يؤكد هذا المسلك قول الشوكاني : (وأما المفتي فهو المجتهد ، وقد تقدم بيانه ، ومثله قول من قال إن المفتي للفقيه ، لأن المراد به المجتهد في مصطلح أهل الأصول)¹¹ ، وعليه فكل من قام بمنصب أمور الدين للناس فيما يسألون عنه أو يقع لهم فهو العالم والمجتهد والمفتي والفقيه ، وأن هذه المصطلحات لا تعد أن تكون ألفاظاً مترادفة اصطلاح أهل العلم على إطلاقها على هذا المعنى¹² .
وحيث إن الطبيعة التكوينية للعلوم والمصطلحات تقتضي أن الفكر يسبق التكوين والتأسيس ، وأن تطورها من جهة تقييدها وضبطها يرجع إلى مقتضيات الحال والزمان والمكان ، فقد برز من أهل العلم من يحاول رسم إطار خاص لمصطلح الفتوى عبر شيء من المقاربات والمفارقات ، من ذلك بيان وظيفة المفتي كما في قول ابن القيم : (وبالجمله فالمفتي مخبر عن الحكم الشرعي ، وهو إما مخبر عما فهمه عن الله ورسوله ، وإما مخبر عما فهمه من كتاب أو نصوص من قلده دينه ، وهذا لون وهذا لون)¹³ ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين عنون كتابه بـ (إعلام الموقعين عن رب العالمين) وذلك تشبيهاً لمتقلد هذه الوظيفة الشرعية ، وإعلاناً بخطر منصب الفتيا على الدين والدنيا والآخرة .
ومنه تشبيهه بالترجمان الذي يوضح للناس مراد الله تعالى ، ويخبر بمقتضاها من غير زيادة ولا نقصان¹⁴ .

¹ معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، (٤٧٣ / ٤ - ٤٧٤) .

² لسان العرب ، لابن منظور ، (١٥ / ١٤٥ - ١٤٦) .

³ القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، (٤ / ٤٥٠) .

⁴ مقاييس اللغة ، لابن فارس ، (٤ / ٤٧٤) .

⁵ القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، (٤ / ٥٤٠) .

⁶ مختار الصحاح ، للرازي ، ص ٤٩١ .

⁷ لسان العرب لابن منظور ، (١٥ / ١٤٨) . وينظر : مفردات ألفاظ القرآن ، للأصفهاني ، ص ٦٢٥ .

⁸ فوضى الإفتاء ، د. أسامة عمر الأشقر ، ص ١١ .

⁹ البحر المحيط ، للزركشي ، (٤ / ٥٨٥) .

¹⁰ الإحكام في أصول الأحكام ، للأمدي ، (٢ / ١٩٩) .

¹¹ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوكاني ، ص ٢٦٥ .

¹² الفتوى في الإسلام ، للقاسمي ، ص ٥٤ .

¹³ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، (٤ / ١٩٦) .

¹⁴ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ، للقرافي ، ص ٤٣ .

ومنه ما يكون بإظهار الفرق بين الفتوى وغيرها من الوظائف الشرعية التي تتطلب أوصافاً ، وشروطاً متقاربة لتحقيق الكفاءة ، ولقد أشار القرافي إلى ذلك في معرض بيانه للفرق بين الإمامة والفتيا فيقول : (وهذا ليس داخلاً في مفهوم الفتيا - أي الإمامة - ولا الحكم ولا الرسالة ولا النبوة ، لتحقيق الفتيا بمجرد الإخبار عن حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة)¹⁵.

هذا وإن مما يعرقل المصير إلى تحديد مصطلح للفتوى يتميز بتعريف خاص ما ذهب إليه بعض العلماء من تقرير شروط الاجتهاد شروطاً للفتوى ، وعليه جرى اعتبار أهلية المفتي وفقاً لشروط الاجتهاد عند الأصوليين ، ولقد تعذر تحقيق هذه الشروط مع تأخر الزمان ، الأمر الذي نحى ببعض العلماء إلى الاكتفاء بالحد الأدنى من هذه الشروط اعتباراً بتبدل الحال واختلاف الزمان ، مع التأكيد على ضرورة الارتقاء بالمتعلمين لتحقيق الاجتهاد في أعلى درجاته ومراتبه ، وأن شروط المفتي هي الضمانة الكبيرة لسير الفتوى في مسارها الصحيح ، ولذلك أحكم بعض العلماء فيها الشروط وشددوا الوثاق ، وبالتأمل نجد أن هذه الشروط ليست مقصودة لذاتها ، وإنما لتحقيق المصلحة المعتبرة في اشتراطها ، فإذا كان الشرط سيؤدي إلى تعطيل المصلحة المرجوة عدل عنه ولو بشيء نسبي تحقيقاً للمصلحة ودرءاً لمفسدة تعطيل الوقائع عن الأحكام¹⁶ ، ومع هذا فقد أدى هذا التنازل في شروط المفتي إلى شيء من الإرباك في بعض المذاهب الفقهية ، ففي مذهب الإمام أحمد قال في (المحرر) في باب ستر العورة : (ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً صلى فيه وأعاد نص عليه ، ونص فيمن حبس في موضع نجس صلى : أنه لا يعيد ، فيتخرج فيهما روايتان)¹⁷. فطهارة الثوب والمكان كلاهما شرط لصحة الصلاة ، فورد النص في الثوب النجس أن على المكلف الإعادة ، ونقل حكمه في المكان النجس فيكون حكمه الإعادة أيضاً تخريجاً على الأول ، ثم ورد النص في المكان النجس على أنه لا يعيد - كحال من حبس مثلاً - فينقل حكمه إلى الثوب النجس فلا إعادة تخريجاً على المنصوص ، وبالمحصلة فإنه قد صار في كل واحدة من المسألتين روايتان : إحداهما بالنص ، والأخرى بالنقل¹⁸ ، وهذا أدى إلى محاولة ضبط الفتوى عندما تنازلوا إلى الحد الأدنى في اعتبار شروط الاجتهاد بمختلف المذاهب الفقهية ، قطعاً لسد بابه . ولئن كان المفتي في عهد الصحابة لا تدعوا الحاجة إلى تعريفه وحدّه ، وتوصيفه وضبطه ، وذلك لشهرة من يُفتي في زمانهم مع مايتحلى به من الأوصاف التي تؤهله للإفتاء ، مما يجعلهم في غنى عن وضع الشروط والضوابط ، فإنه في العصور المتأخرة ، وفي ظل التنازل في الشروط للحد الأدنى منها فإن الحاجة كبيرة إلى الاصطلاح على تعريف المفتي ، ومن أهم تلك التعريفات :

1. ذكر الجويني المفتي بقوله : (المفتي من يستقل بمعرفة أحكام الشريعة نصاً ، واستنباطاً)¹⁹ ، فالفتوى عنده معرفة أحكام الشريعة نصاً واستنباطاً ، واختار القول بأن (المفتي من يسهل عليه ذلك أحكام الشريعة)²⁰ ، فالفتوى عنده القدرة على الوصول للحكم الشرعي ببسر وسهولة ، وهذا لا يتأتى إلا بعد تحصيل أهلية الفتوى .
2. قال ابن حمدان الحنبلي : (المفتي هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله)²¹ ، فالفتوى إخبار عن حكم الله تعالى عن علم مع التدليل عليه بالدليل الشرعي .
3. وذهب بعض المعاصرين إلى تعريفه بالتالي :
أ. فذهب ابن سعدي إلى أن الفتوى هي : (طلب السائل من المسؤول ، بيان الحكم الشرعي في ذلك المسؤول عنه)²² .
ب. وذهب محمد رؤاس قلعه جي في موسوعته إلى أن الفتوى هي : (إجابة السائل عن الحكم الشرعي لتصرف ما)²³ .
ج. واختار أسامة الأشقر القول بأن الفتوى هي : (الإخبار بحكم الله تعالى عن الوقائع ، بدليل شرعي)²⁴ .

¹⁵ المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

¹⁶ إعلام الموقعين ، لابن القيم الجوزية ، (١٩٧ / ٤ - ١٩٨) .

¹⁷ المحرر (١ / ٤٤) .

¹⁸ صناعة الفتوى وفقه الأقليات ، عبدالله بن بيّه ، ص ٨١ .

¹⁹ البرهان ، للجويني ، (٢ / ٨٧٠) .

²⁰ المصدر السابق .

²¹ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لابن حمدان الحنبلي ، ص ٤ .

²² تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبد الرحمن بن سعدي ، ص ٢٥٩ .

²³ الموسوعة الفقهية الميسرة ، أ.د. محمد رؤاس قلعه جي ، (١ / ٢٥٣) .

²⁴ فوضى الإفتاء ، د. أسامة الأشقر ، ص ١٢ .

د. واختار المزيبي أنها : (الإخبار بحكم الشرع ، بدليله ، لمن سأل عنه)²⁵ .
والذي يظهر لي من خلال هذه التعاريف التالية أنها إن جمعت ما منعت ، وإن منعت ما جمعت ، غير أنها محاولة
مُثْرِيَّة للعلم وأهله اقتضتها الحاجة إلى ضبط العلم وصيانتها من العبث من غير أهله ، فحصر الفتوى في إجابة السائل
تضييق لمفهوم الفتوى ، ذلك لأن من الفتوى ما يكون على سبيل الإرشاد للمستفتي دون أن يكون إجابة على سؤال
سائل ، وهذا أسلوب من الفتوى سلكه بعض المفتين المعاصرين²⁶ ، وهو متفق مع مقصد الفتوى القائم على تصحيح
أوضاع الناس وتصرفاتهم .
والتعريف المختار عندي ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي في تعريف الفتوى لشموله ووضوحه ، فالفتوى
هي : (بيان الحكم الشرعي عند السؤال ، وقد يكون بغير سؤال ببيان حكم النازلة ، لتصحيح أوضاع الناس وتصرفاتهم
(²⁷ ، ومن محاسن هذا التعريف اشتماله على المقصد الشرعي من الفتوى ، وهو ما لا يوجد في غيره .
وبناءً على ذلك يظهر أن مصطلح الفتوى يفترق عن مصطلح الاجتهاد ، وإن كان بينهما تقارب كبير من
جهة المفهوم ، والحقيقة أن بينهما عموم وخصوص من وجه ، وعموم الفتوى أنها تقتضي شروطاً زائدة على شروط
الاجتهاد تقتضيها طبيعة الفتوى ضماناً لتحقيق مقصودها في الواقع ، كعمرفة واقعة الاستفتاء ، ودراسة نفسية
المستفتي والجماعة التي يعيش فيها ، ليعرف مدى أثر الفتوى سلباً وإيجاباً ، حتى لا يتخذ دين الله هزواً ولعباً²⁸ .
والفتوى أعم أيضاً من حيث محلها وموضوعها ، إذ تشتمل على بيان حكم أصل الفعل في الشريعة الإسلامية بما ورد
النص فيه ، إضافة إلى حكمه فيما يؤول إليه من التصرف بعد النظر والاستدلال وبذل الوسع ، بخلاف الاجتهاد فإنه
لا يكون إلا فيما فيه بذل الوسع والطاقة للوصول إلى الحكم الشرعي من الظنيات²⁹ .
وأما خصوص الفتوى بناءً على التعريف المختار كونها مرتبة من مراتب الاجتهاد الفقهي المقيد ، فهي دون
الاجتهاد المطلق الذي يمثل أعلى مراتب الاجتهاد³⁰ .
هذا وإن لفظ الفتوى إطلاقات جرى عرف الناس على استعمالها في خصوص ما يتعاملون فيه ، من ذلك : إطلاقها
على الجواب عما يُشكل في المسائل الشرعية والقانونية³¹ ، وهذا الإطلاق ليس وليد اليوم ، وإنما جرى استعماله في
العصور القديمة للرومان قبل الإسلام ، وذلك حينما كانت آراء الفقهاء القانونيين تُعدُّ مصدرًا من مصادر القانون ،
حيث أصبحت الفتاوى القانونية مما يلزم بها القضاة ، وكانت تختتم بختم المفتي عند كتابتها منعاً للتلاعب بها³² ، وعليه
ظهر ما يُسمى في العصر الحديث بالفتوى القانونية³³ .
واستشكل بعض الباحثين هذا الإطلاق ، لاسيما في البلاد الإسلامية ، لئلا يتذرع بهذا إلى تدخل غير المؤهلين
شرعاً في القضايا الشرعية ، ودرءاً لإثارة اللبس على عموم الناس ، ويرى أن إطلاق لفظ الفتوى على الجوابات
القانونية إنما هو من قبيل التجوُّز³⁴ ، والذي يظهر لي - والعلم عند الله - أن اللبس منتفٍ بالإضافة ، حيث يقال : هذه
فتوى قانونية ، أو هذه فتوى شرعية ، وأما عن التداخل فهو منتفٍ أيضاً بانقسام المحاكم إلى اختصاصات معينة ، ففي
بعض بلاد المسلمين يوجد محاكم شرعية لها اختصاصاتها ، ومحاكم مدنية ، ومحاكم إدارية ، وعسكرية ، وهكذا ،
هذا من جهة الواقع ، أما من جهة ما يفترض أن يكون فإن الأمر تجاوز موضوع التدخل إلى استعاضة الوضع عن
الشرع ، وهذا دعى بعض العلماء المعاصرين إلى القول بضرورة التقنين للأحكام الشرعية صيانةً لها ، وحتى تشق
طريقها إلى حيِّز التطبيق في واقع المجتمعات الإسلامية ، ومجلة الأحكام العدلية خير مثال على ذلك .
واقترح الباحث مشكوراً أن يُستبدل لفظ الفتوى بلفظ الرأي ، فيقال : الرأي القانوني ، ولا يقال : الفتوى القانونية³⁵ .
ومن إطلاقات لفظ الفتوى أنها تطلق على متفقهة المذاهب ، والذي يقتصر عملهم على مجرد نقل نصوص
كتب الفقه ، ويرى بعض الباحثين أنها من قبيل الحقيقة العرفية الموافقة لعرف العوام واصطلاح الحكومات ، وأنه

²⁵ الفتاوى المعاصرة ، د. خالد المزيبي ، ص ١٨ .

²⁶ فوضى الإفتاء ، د. أسامة الأشقر ، ص ١٣ .

²⁷ قرار رقم (١٥٣) (٢/١٧) فقرة (أولاً) لمجلس مجمع الفقه الإسلامي .

²⁸ أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة ، ص ٣٦٠ .

²⁹ مناهج الاجتهاد في الإسلام ، د. محمد سلام مذكور ، ص ٣٤٤+٣٤٥ .

³⁰ الفتوى في الإسلام ، أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الدرعان ، ص ١٥٠ .

³¹ المعجم الوسيط ، ص ٦٧٣ .

³² الفتوى في الإسلام ، أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الدرعان ، ص ٢٢ .

³³ المصدر نفسه .

³⁴ الفتاوى المعاصرة ، د. خالد المزيبي ، ص ٢٠ .

³⁵ المصدر نفسه .

تعبير مجازي³⁶ ، فإن اقتصر عملهم على مجرد النقل فهم إلى المقلدة أقرب منهم إلى الفتوى ، وإن ارتقوا إلى فهم نصوص الفقهاء وتخريجها أو الترجيح بينها فهم في أدنى مراتب الفتوى من مراتب الاجتهاد المقيد³⁷ . والله أعلم . ومن إطلاقات الفتوى ما يتفق مع التعريف الاصطلاحي المختار ، يقول العثماني : (فمعنى الكلمة في اصطلاح اليوم الجواب على مسألة دينية ، وإنما اخترت لفظ (الدينية) دون (الشرعية) لأن المفتي لا يجيب عن الأحكام الشرعية العملية فحسب ، بل ربما يجيب عن مسائل دينية اعتقادية ، وعن معنى الأحاديث ، وكيفية إسنادها وما إلى ذلك من المسائل التي تتعلق بالدين وعلومه)³⁸ ، والله تعالى أعلم .

• المبحث الثاني : الفتوى في القرآن الكريم :

لقد تنوعت مفردات القرآن الكريم وأساليبه في الدلالة على معنى الفتوى ، فتارة يعبر عنها بلفظ (الفتوى) صراحة ، وتارة يُعبر عنها بلفظ (السؤال) ، فأما لفظ (الفتوى) فقد تنوعت صيغته ، فمنه ما يكون بصيغة الأمر ، ومنه ما يكون بصيغة المضارع الذي يفيد الاستمرار ، ومنه ما يكون بصيغة النهي .
وأما (السؤال) فهو استدعاء معرفة ، أو ما يؤدي إلى المعرفة ، و (السؤال) للمعرفة يكون تارة للاستعلام ، وتارة للتبكيث ، وتارة لتعريف المسؤول وتنبئيه لا ليُخبر ويُعلم³⁹ ، ويرد لفظه بصيغة الماضي أحياناً ، وأحياناً بصيغة المبني للمجهول ، وأشهرها ما يرد بصيغة المضارع ، وتقصيل ذلك على النحو التالي :

- (الفتوى) : وردت هذه المفردة في خمس سور من القرآن الكريم ، موضعان في سورة النساء بصيغة المضارع

1. موضع في قوله تعالى : [وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنَلَّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَى النِّسَاءِ] الآية (النساء : ١٢٧) ، فأخبر الله تعالى عن المؤمنين أنهم كثيراً ما يستفتون النبي صلى الله عليه وسلم عن الأحكام المتعلقة بنسائهم⁴⁰ ، وهذا الاستفتاء قطعاً وقع بعد أول بيان لأحكام النساء في السورة الوارد في قوله سبحانه : [وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ] الآية (النساء : ٣) ، ويحتمل أن يكون هذا الاستفتاء واقع بعد الآية السابقة مباشرة ، ولكن الله أخر الجواب فيها لحكمة⁴¹ ، وفي هذا تنبيه للمفتي بضرورة التأني في الجواب على استفتاءات الناس تحريماً للصواب ، وطلباً لاستيضاح ما يشكل من الأمور التي يُستفتى فيها .

ويحتمل أيضاً أن يكون الاستفتاء قد وقع في حينه من غير تأخير للجواب⁴² .
ولقد وعد الله تعالى عباده باستيفاء الإجابة في الفتوى ، وهو نوع من التبشير للسائل المتحير بأنه قد وجد بغيته⁴³ ، وفي تقديم اسم الله تعالى تنويه بشأن الفتيا⁴⁴ ، وذلك في قوله سبحانه : [قل الله يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ] ، يقول القرطبي : (أي يُبين لكم حكم مسائلهم عنه ، وهذه الآية رجوع إلى ما افتتحت به السورة من أمر النساء ، وكان قد بقيت لهم أحكام لم يعرفوها فسألوا فقبل لهم : إن الله يفتيكم فيهن)⁴⁵ ، وكأنه يشير إلى الاحتمال الأول الذي ذكرته ويؤكد .
واختلف المفسرون في سبب ورود الآية على قولين : (الأول : أن العرب كانت لاتورث النساء والصبيان شيئاً من الميراث .. ، فهذه الآية نزلت في توريثهم . والثاني : أن الآية نزلت في توفية الصداق لهن ، وكانت اليتيمة تكون عند الرجل فإن كانت جميلة ولها مال تزوج بها وأكل مالها ، وإذا كانت دميمة منعها من الأزواج حتى تموت فيريثها ، فأنزل الله هذه الآية)⁴⁶ ، ولقد رجَّح الطاهر ابن عاشور المعنى الثاني عملاً بدلالة السياق فقال : (وأخص

³⁶ أصول الفقه الإسلامي ، د. وهبة الزحيلي ، (٢/١١٥٦) .

³⁷ أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة ، ص ٣٥٥ .

³⁸ أصول الإفتاء وآدابه ، لمحمد تقي العثماني ، ص ٩ .

³⁹ مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، ص ٤٣٧ .

⁴⁰ تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، ص ٢٥٩ .

⁴¹ تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، (٣/٢١٢) .

⁴² المصدر السابق .

⁴³ تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، (٣/٢١٢) .

⁴⁴ المصدر السابق ، (٣/٢١٣) .

⁴⁵ الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، (٥/٤٠١) .

⁴⁶ التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، (٤/٢٣٣) .

الأحكام بالنساء : أحكام ولايتهن ، وأحكام معاشرتهن . وليس المقصود هنا ميراث النساء إذ لا خطر له بالبال هنا (47) ، وهو ظاهر ما ذهب إليه ابن سعدي في تفسيره⁴⁸ ، وذهب القرطبي إلى اعتبار المعنيين⁴⁹ ، من جهة أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى اعتباراً بعموم موضوع السورة ، والتي جاءت ببيان عموم أحكام النساء ، وهذا من باب إلحاق الجزئي بالكلية ، وهذا مسلك محمود من مسالك الجمع بين الآراء المختلفة .

وقوله سبحانه : [وما يتلى عليكم في الكتاب] والمعنى : والقرآن يفتيكم فيهن⁵⁰ ، حاصل الكلام أنهم كانوا قد سألوا عن أحوال كثيرة من أحوال النساء ، فما كان منها غير مبين الحكم ذكر أن الله يفتيهم فيها ، وما كان منها مبين الحكم في الآيات المتقدمة ذكر أن تلك الآيات المتلوة تفتيهم فيها ، فجعل دلالة الكتاب على هذا الحكم إفتاءً من الكتاب⁵¹ ، وفي هذا إشارة إلى أن الفتوى قد تكون مشافهة وقد تكون كتابية ، ويشترط البيان والوضوح في كل بما لا لبس فيه على المستفتي .

وفيها إشارة إلى مشروعية تكرار الفتوى تذكيراً أو بياناً ، لاسيما عند وجود المقتضي⁵² . والله أعلم .

2. والموضع الآخر في قوله تعالى : [يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ] الآية (النساء : ١٧٦) ، حيث أخبر سبحانه وتعالى أن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكلاله ، وفسرها أكثر العلماء بمن يموت وليس له ولد ولا والد⁵³ ، فهي من مسائل الميراث ، التي هي من جملة ما يفتي به من الأحكام الشرعية التي تستشكل على كثير من الناس ، ثم ختم الآية مشيراً إلى مقصد من مقاصد الفتوى وثمرة من ثمراتها بقوله : [يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا] ، وفي هذا إشارة إلى ضرورة أن تكون الفتوى واضحة على وجه تحقق العصمة من الضلال للمفتي والمستفتي والجماعة المسلمة ، سواء أكانت الفتوى جواباً لسؤال ، أم توجيهاً وإرشاد . والله أعلم .

ويرد لفظ (الفتوى) بصيغة الأمر ، وذلك في ثلاثة مواضع :

1. موضع في سورة يوسف في قصة رؤيا الملك ، قال سبحانه : [وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّيَّا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ] (يوسف : ٤٣) ، فقد سأل الملك أهل العلم عنده من الكهنة ونحوهم عن رؤيا أفرعته تتعلق بالصالح العام للمملكة ، فاعترف الحاضرون بعجزهم عن الجواب ، حتى انتهى الأمر إلى يوسف عليه الصلاة والسلام في السجن بتزكية الرجل الذي كان معه في السجن ، ففسر الرؤيا وما أخطأ في حرف منها⁵⁴ ، فقول الملك : (أفتوني في رؤياي) أي أخبروني بحكم هذه الرؤيا⁵⁵ ، فتعبير الرؤى علم قائم بذاته⁵⁶ ، فليس لأي أحد الخوض فيه ، وفي الآية أن التعبير بلفظ (الفتوى) أظهر ما يكون فيما يشكل من الأمور العظيمة التي تتعلق بالصالح العام ، وفيه أن الفتوى لا تشرع إلا لمن شهد له الناس بالعموم فاشتهر علمه أو شهد له أهل العلم بالخصوص ، فقد ورد عن الإمام مالك أنه لم يفت حتى شهد له سبعون من أهل العلم أنه أهل للفتوى⁵⁷ . وفي الآية تنبيه إلى أنه لا يشرع إصدار الأحكام فيما لا علم للمفتي به ، هذا على فرض كونه مؤهلاً بالعموم ، وإلا فإن مجرد السلطة أو الواجهة لا تقضي لأي إنسان بمشروعية الفتوى إذا عري صاحبها عن العلم فيما يُستفتى فيه بخصوصه ؛ فضلاً عن عموم ما تُطلب له الفتوى⁵⁸ .
- وفي قول من نقل فتوى يوسف عليه الصلاة والسلام إلى الملك : (لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) فالمراد من قوله لعلي أرجع إلى الناس بفتواك لعلهم يعلمون فضلك وعلمك في الوقت الذي عجز سائر

⁴⁷ تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، (٣/٢١٢) .

⁴⁸ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، ص ٢٥٩ .

⁴⁹ الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، (٥/٤٠١) .

⁵⁰ المصدر السابق ، (٥/٤٠٢) .

⁵¹ التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، (٤/٢٣٣) .

⁵² تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، (٣/٢١٣) .

⁵³ تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، (١/٦٠٦) .

⁵⁴ التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، (٦/٤٦٤) .

⁵⁵ الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، (٩/٢٠٥) .

⁵⁶ تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، (٦/٢٨١) .

⁵⁷ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لابن حمدان الحنبلي ، ص ٨ .

⁵⁸ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، ص ٥٤٦ .

- المعبرين عن جواب هذه المسألة⁵⁹ ، وعليه فلا بأس بنقل الفتوى إلى الناس إذا رُوِيَ فيها ملابسات الظروف والأحوال ، وتشابه علة الحكم في كلٍّ من المسألتين ، والله أعلم .
2. والموضع الآخر في سورة النمل في خبر ملكة مملكة سبأ ، حيث قالت حينما وصلها كتاب نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام : [قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون] (النمل : ٣٢) ، اتبعت هذه الملكة مبدأً عاماً مُطَرِّداً في كل ما يعرض لها مما هو داخل في مسؤوليتها تجاه قومها ، ألا وهو مبدأ الشورى ، ولذلك قالت : (ما كنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون) ، ومن مقاصد ذلك : اختبار طاعتهم وولائهم ، وقد ظهرت بقولهم : (والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين) ، وفيه اختبار لكفاءتهم المعنوية والمادية على فرض تحتم أسوأ الخيارات ، كالحرب مثلاً ، وقد ظهرت كفاءتهم في ذلك بقولهم : (نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد) ، وربما لو استبدت برأيها لضَعُفَ ولاء القوم لها ، ولأخطأت في تقدير كفاءتهم المعنوية والمادية ، وفي مشاورة الملكة استعانة بالأراء ، ومداراةً للأولياء⁶⁰ ، والشورى دعامة أساسية من دعائم سياسة الحكم في الإسلام⁶¹ .
- وفي الآية إشارة إلى أنه لا بأس بالاستفادة من التجارب الإنسانية الحافلة في تاريخ البشرية ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فهذا سبيل من ينشد تحقيق البناء الحضاري لأمته .
- وفي الآية دعوة إلى التشاور في الفتوى ، يقول ابن القيم : (ولا يستقل بالجواب ، ذهاباً بنفسه ، وارتفاعاً بها ، أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم)⁶² ، ولا شك أن التشاور في الفتوى مما يعين على تحقيق الصواب في المسائل بتلاقح العقول المتخصصة ، ومن ذلك فتاوى المجامع الفقهية والمؤسسات العلمية (الشرعية) فإنها أكثر اطمئناناً وثقة ورصانة وقبولاً من الفتاوى الفردية ، ومن قبيل ذلك إلقاء المسائل على الطلبة في الجامعات والمعاهد الشرعية على سبيل التدرية لهم ، طلباً لرفع كفاءتهم وتهينتهم لوظيفة الفتوى ، يقول ابن القيم : (ولا سيما إذا قصد بذلك تمرين أصحابه وتعليمهم ، وشحذ أذهانهم)⁶³ ، وقد ذكر في ذلك نماذج فريدة من فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأهل العلم بعدهم ، فَرُبَّ حاملٍ فقهِ إلى من هو أفقه منه ، والله أعلم .
3. وأما الموضع الأخير من ورود لفظ (الفتوى) بصيغة الأمر ففي سورة الصافات ، وذلك في قوله تعالى : [فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ۚ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ] (الصافات : ١١) ، وقوله سبحانه : [فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَّبِّكَ النَّبَاتُ وَلَهُمُ الْبُتُونَ] (الصافات : ١٤٩) ، يأمر الله تعالى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم باستفتاء قومه وسؤالهم حول قضية البعث والمعاد ، فقد ادَّعوا كذباً وبهتاناً أن الله بناتٌ ، وأن الملائكة إناثٌ ، ثم إنهم عبدوه من دون الله تعالى ، وقد أبطل الله تعالى ذلك كله ، وبيَّن أن طريق العلم إما أن يكون بالحس ، وإما بالخبر ، وإما بالنظر ، فأما الحس فمفقود ههنا لأنهم ما شهدوا كيفية تخليق الله للملائكة ، قال سبحانه : [أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ] (الصافات : ١٥٠) ، بل إنهم لم يشهدوا خلق أنفسهم فضلاً عن أن يشهدوا خلق الملائكة ؟!! قال سبحانه : [مَا أَشْهَدُكُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقِ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ مُتَّخَذِينَ الْمُضِلِّينَ عَصُدًا] (الكهف : ٥١) ، وأما الخبر فمفقود أيضاً لقيام الدلالات والأمارات على كذبهم وإفكهم ، قال سبحانه : [أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إَفْكِهم لَيَقُولُونَ (151) وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (152)] (الصافات : ١٥١ - ١٥٢) ، وأما النظر فمفقود أيضاً ، وتوضيحه من وجهين : الأول : أن العقل يقتضي إثبات الكمال المطلق لله تعالى ، وما يجب في حقه الكمال لا يليق به اختيار الأقل ، قال سبحانه : [أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ (153) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (154)] (الصافات : ١٥٣ - ١٥٤) ، فلو كان حكم العقل معتبراً ، لكان قولهم باطلاً . الثاني : المطالبة بالدليل على صحة أقوالهم ، قال سبحانه : [أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ (156) فَأَنُؤْمِرُ بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (157)] ، وعليه فإن مطالبهم بما يدل على صحة ما ذهبوا إليه يدل على أن التقليد المطلق الذي لا يقوم على البينات باطل ، وأن الدين لا يصح إلا بالدليل⁶⁴ ، ثم إن الاستفتاء إنما سيق للتعريف بضعف خلق البشر بالنسبة للمخلوقات السماوية⁶⁵ ، وهو تمهيد لتقرير البعث والمعاد .

⁵⁹ التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، (٦/٤٦٥) .

⁶⁰ الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، (١٣/٢٠٣) .

⁶¹ خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ، د. فتحي الدريني ، ص ٤٠٠ .

⁶² إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، (٤/٢٥٦) .

⁶³ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، (٤/٢٥٦) .

⁶⁴ التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، (٩/٣٥٩) .

⁶⁵ تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، (١١/٩٤) .

وفي الآية إشارة إلى أن المسائل الاعتقادية داخلية في إطار ما يُفتى به⁶⁶ ، وغيرها من المسائل القطعية⁶⁷ ، وفي الآية إشارة أيضاً إلى أن من وظائف الفتوى تفنيد الشبهات الباطلة ، التي تحول دون وضوح الحق بالحُجج والبراهين وفق منهجية قائمة على تنوع طرق الاستدلال في سبيل إحقاق الحق وإبطال الباطل . والله أعلم .

ويرد لفظ (الفتوى) بصيغة النهي في موضع واحد من القرآن الكريم ، في قوله سبحانه من سورة الكهف : [سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِبَتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۚ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَنَفِثَ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا] (الكهف : ٢٢) ، يخبر الله تعالى عن اختلاف الناس في عدّة أصحاب الكهف ، والظاهر أنه لما حكى الأقوال الثلاثة في القضية فقد حكى كل ما قيل من الحق والباطل ، ولأنه يبعد أنه تعالى ذكر الأقوال الباطلة ولم يذكر ما هو حق ، فثبت أن جملة الأقوال الحقّة والباطلة ليست إلا هذه الثلاثة لا رابع لها ، ثم ضَعَفَ القولين الأولين بقوله : [رَجْمًا بِالْغَيْبِ] أي قولاً بلا علم ، ثم سكّت عن الثالث فوجب أن يكون الحق وهو قول أكثر المفسرين⁶⁸ ، وقيل : بل قرّره بقوله : [وثامنهم كلبهم] فدل على صحته وأنه هو الواقع في نفس الأمر⁶⁹ ، وفي إخفاء عدّة أصحاب الكهف عن عموم الناس تربية للأمة المسلمة على ترك الاشتغال فيما لا فائدة من ورائه⁷⁰ .

ولما كان ظاهر الأمر أن الناس تترقب تعيين ما يُعتمد عليه في أمر عدّتهم أجابهم سبحانه بقوله : [قل ربي أعلم بعبتهم] أي العلم الكامل ، وأن علم غيره لا يعدّ أن يكون مجرد ظنٍّ قد يصادف الواقع وقد لا يصادفه ، وقليل من الناس من يعلم ذلك⁷¹ .

ثم قرّع على الاختلاف في عدّة أهل الكهف النهي عن مرائهم واستفتائهم ، فقال سبحانه : [فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَنَفِثَ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا] والمراد بالمراء المجادلة ، أصلها من المربة وهي الشك ، واشتقاق المفاعلة يدل أنها إيقاع من الجانبين في الشك ، والظاهر : الحاسم الذي لا يطول الخوض فيه⁷² ، كأنه يقول : الأمر ليس كما تقولون ونحو ذلك⁷³ ، ثم منعه من استفتائهم في هذا الأمر لجهلهم به ، ورجمهم بالغيب ، وابتناء أقوالهم على مجرد الظن ، وفي هذا دليل على أن الفتوى بالمظنون الذي لا يقوم على أساس من العلم غير جائز شرعاً⁷⁴ ، وفي الآية إشارة إلى ضرورة مراعاة الأوصاف والمسالك العلمية - كما في قاعدة السبر والتقسيم عند العلماء⁷⁵ - التي هي مظنة الوصول للصواب في المسائل المتنازعة .

وفيها إشارة أيضاً إلى ضرورة تجنب ما لا فائدة منه في الكلام في جواب الفتوى ، وتعزيز ما فيه فائدة وتوجيه ومصلحة للمستفتي ، والإشارة إلى ما هو أنفع للمكلف يؤكد على واقعية الشريعة الإسلامية⁷⁶ .

- (السؤال) : وردت هذه المفردة في سور متعددة من القرآن الكريم ، وبصيغ متعددة ، وسأكتفي ببيان موضعين منها تحقيقاً للمقصود ، وتجنباً للإطالة :

1. قال سبحانه : [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا] الآية (البقرة : ٢١٩) ، وهنا يختص السؤال عن أحكام الخمر والميسر ، لأن عهدهم بها في الجاهلية وأول الإسلام أنه من قبيل المسكوت عنه ، وكأنه وقع بعد ذلك إشكال ولهذا سألوا عن حكمهما ، فأمر الله نبيه صلى الله عليه

⁶⁶ إسعاد المفتي على شرح عقود رسم المفتي ، د. صلاح محمد أبوالحاج ، ص ٦٣ .

⁶⁷ فوضى الإفتاء ، د. أسامة عمر الأشقر ، ص ١٣ .

⁶⁸ التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، (٧/٤٤٧ - ٤٤٨) .

⁶⁹ تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، (٣/٨٢) .

⁷⁰ تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، (٧/٢٩٠ - ٢٩١) .

⁷¹ المصدر نفسه ، (٧/٢٩٣) .

⁷² المصدر نفسه ، (٧/٢٩٤) .

⁷³ الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، (١٠/٣٩٣) .

⁷⁴ التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، (٧/٤٤٩) .

⁷⁵ قاعدة السبر والتقسيم هي : حصر الأوصاف المحتملة للتعليل ، واختبار ما يصلح اعتباره علة للحكم من عدمه .

[مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، د. عبدالحكيم السعدي ، ص ٤٤٤] .

⁷⁶ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، (٤/١٧٩) .

وسلم أن يبين لهم منافعهما ومضارهما ، ليكون ذلك مقدمة لتحريمهما ، وتحريم تركهما⁷⁷ ، وهذا عين الفتوى ، وقد اشتملت على جانب من التوجيه والإرشاد .

2. قال سبحانه : [وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا] (الكهف : ٨٣) ، أي : سأتلوا عليكم من أحواله مما فيه تذكرة وعبرة⁷⁸ ، وهذا إخبار عن ملك جاب الشرق والغرب ، ومكّنه الله من النفوذ ماتنقاد له الأمم في أقطار الأرض ، والسؤال عن خبره ليس من قبيل الفتوى ، اللهم إلا إذا تكلفنا الجواب فقلنا بأنه يتفق ومقصود الشرع في تحقق الموعظة والعبرة بذكر خبره فأشبه ما يكون بالفتوى الإرشادية ، وهذا بعيد ، وعليه يظهر الفرق بين الفتوى والسؤال ، وأن السؤال أعم من الفتوى من هذا الوجه ، وأن ما كان مخصوصاً من الأسئلة بالأحكام الشرعية فذلك ضرب من ضروب الفتوى⁷⁹ . والله أعلم .

• المبحث الثالث : الفتوى في السنة النبوية :

لقد ورد لفظ (الفتوى) في السنة النبوية في غير ما موضع من كتب السنة ، وأكثرها من الجانب التطبيقي الفروع متمثلة في بيان فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه رضي الله عنهم ، وبناءً على ذلك سأقتصر على ثلاثة أحاديث أحسبها أصولاً لموضوع الفتوى ، أحدها يعبر عن الفتوى بلفظ (الاجتهاد) فينبذ تكون الفتوى داخلية فيه ضمناً ، والثاني يعبر بلفظ (الفتوى) صراحةً ، والثالث يحكي واقعة مترددة بين اعتبارها (فتوى) أو (قضاء) ، وتقصيها على النحو التالي :

1. حديث عمرو ابن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)⁸⁰ ، يصدق الحديث في ظاهره على من حكم أو أفتى وهو عالم بملك آلة الاجتهاد فاجتهد فيما يسوغ فيه الاجتهاد ، فإنه يؤجر على اجتهاده ببذل وسعه ، فإن صادف باجتهاده أن يصيب حكم الله تعالى في نفس الأمر فإنه يؤجر أجراً غير الأول نظير إصابته ، وإن صادف أنه أخطأ في النتيجة والمحصلة فإنه يؤجر على اجتهاده دون إصابته لعدم تحققها في نفس الأمر ، وذهب بعض العلماء إلى أن المجتهد إذا أخطأ فإنه لا يؤجر ، بل يوضع عنه الإثم فقط ، وإنما عيّر بالأجر مجازاً⁸¹ ، والظاهر أن يؤجر على اجتهاده وبذله كما تقرر ، فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .
والفتوى رتبة من رتب الاجتهاد ، وهي دون الاجتهاد المطلق حسب تقسيم العلماء لمراتب الاجتهاد⁸² ، وعليه فإنه لا تشرع الفتوى من غير المجتهد ، لأنه ضرب من التعالم ، والقول في دين الله بغير علم ، ومن أفتى بغير علم لحقه الإثم⁸³ ، ثم إن العبرة في موضوع الاجتهاد تحقيق ملكته ، وإتقان آليته ، وليس بدرّك الصواب في المسألة مع عدم الأهلية ، وينقل ابن حمدان عن الخليل بن أحمد في ذلك فيقول : (إن الرجل يسأل عن المسألة ويعجل في الجواب فيصيب فأذمه ، ويسأل عن مسألة فيثبت في الجواب فيخطئ فأحمده)⁸⁴ .
وترتيب الأجر في الحديث على مجرد الاجتهاد بالعموم لمن تحققت منه آله ، وعلى الإصابة بالخصوص ، يُضفي بُعداً تعديداً للعملية الاجتهادية ، الأمر الذي جعل منها فريضة كفائية ، وأن الأمة مطالبة تكليفاً بتحقيق الكفاية في هذه الوظيفة الشرعية ، وفي ترتيب الأجر عليها تشجيعاً وضمانة لاستمرار الحركة العلمية (الشرعية) ، والانتقال بعدها بالأحكام الشرعية من حيز التنظير إلى حيز التطبيق والتنفيذ عبر ما يسمى بالاجتهاد التطبيقي والتنزيل⁸⁵ . والله أعلم .

2. حديث عبدالله ابن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناسٌ جهالٌ يستفتون فيفتون برأيهم فيضلّون ويضلّون)⁸⁶ .

يقرع هذا الحديث صوت الإنذار على العملية الاجتهادية ، وذلك في توصيف ما ستؤول إليه الفتوى والاجتهاد

⁷⁷ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لبعدا الرحمن بن ناصر السعدي ، ص ١١٢ .

⁷⁸ المصدر نفسه ، ص ٦٦٧ .

⁷⁹ الفتوى في الإسلام ، أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الدرعان ، ص ٢١ .

⁸⁰ حديث رقم (٧٣٥٢) ، باب : أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ . [البخاري مع الفتح (١٣/٣٣٠)] .

⁸¹ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، (١٣/٣٣١) .

⁸² أصول الفقه ، لمحمد أبوزهرة ، ص ٣٤٩ .

⁸³ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، (١٣/٣٣٠) .

⁸⁴ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لابن حمدان الحنبلي ، ص ١١ .

⁸⁵ أصول الفقه ، لمحمد أبوزهرة ص ٣٤١ .

⁸⁶ حديث رقم (١٠٠) ، باب : كيف يُقبض العلم ؟ [البخاري مع الفتح (٢٣٤/١)] .

من ترئيس أهل الجهل ، والذي سيكون من لازمه الحكم بالجهل ، وذلك بانتفاء العلم بالعموم جزءاً أو كلاً ، وسواءً أكان حقيقةً بموت العلماء ، أو حكماً بضعف أهل العلم عن الارتقاء برتب الاجتهاد وتحقيق الكفاية الشرعية التي تنسجم مع متطلبات الوقائع المستجدة ، ولا شك أن تقديم أهل الجهل على اختلاف دركاتهم فيه إضعاف لسلطان الله في الأرض ، وعلى القول بجواز تجزؤ الاجتهاد فإن الأمور تؤول في توصيفها إلى تصوّر وقوع الجهل حتى في جزئيات المسائل والأبواب ، وإن بقي من له نسبة إلى العلم بالجملة ، ثم يزداد غلبة الجهل وترؤس أهله⁸⁷.

وفي الحديث ذم لمن أفتى مع الجهل ، ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال ، فالحديث مخصوص بهذا الصنف ، ويخرج بذلك من أفتى مستنداً إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع وفقاً للقواعد المقررة عند أهل العلم في ذلك⁸⁸.

وثمة لطيفتان من لطائف هذا الحديث النبوي الكريم : الأولى : ذكر ابن حجر العسقلاني في فتحه وشرحه للحديث أن سبب ورود الحديث أن عبدالله بن عمرو - راوي الحديث - إنما حدث به جواباً عن سؤال من سأله عن حديث في معناه رواه أبو أمامة رضي الله عنه⁸⁹ ، وفي هذا إشارة إلى أن من منهجية الصحابة رضي الله عنهم الحرص على الإفتاء بالوحي نصاً ما أمكن ذلك ، يقول ابن القيم الجوزية : (ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه ، فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام ، فهو حكم مضمون له الصواب ، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان .. وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري)⁹⁰ ، ثم بيّن خطورة التقصير في اعتبار ألفاظ النصوص وإعمالها في الفتوى حتى لا يؤدي ذلك إلى هجر النصوص ذاتها⁹¹ ، الأمر الذي يؤدي إلى انحراف دفة العملية الاجتهادية في الفقه الإسلامي ، والله أعلم .

الثانية : ما أورده ابن حجر العسقلاني أيضاً في فتحه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، والذي هو في معنى حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما الذي نحن بصدد ، حيث اشتمل على فائدة ، زائدة في نصه ، يقول : (وفي حديث أبي أمامة من الفائدة الزائدة { أن بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا يغني من ليس بعالم شيئاً } فإنه في بقيته { فسأله أعرابي فقال : يا نبي الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف ، وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها أبناءنا ونساءنا وخدمنا ، فرفع إليه رأسه وهو مغضب فقال : وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف ، لم يتعلّقوا منها بحرف فيما جاءهم به أنبيأؤهم } ، ولهذه الزيادة شواهد من حديث عوف بن مالك وابن عمر وصفوان بن عسال وغيرهم ، وهي عند الترمذي والطبراني ، والدارمي والبخاري بألفاظ مختلفة ، وفي جميعها هذا المعنى)⁹² ، وفي هذا المعنى يشير ابن حمدان الحنبلي إلى معضلة من معضلات تحصيل العلم الشرعي فيقول : (ومن زمن طويل غُمد المجتهد المطلق ، مع أنه الآن أيسر منه في الزمن الأول)⁹³ ، فتوفير الوسائل المتطورة التي تتيح المعلومة وحده ليس كافياً ، بل لا بد من منهجية سديدة لتحصيل كلّ علم بحسبه ترتكز على جودة الكوادر التعليمية وكفاءتها العلمية . والله أعلم .

3. حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت هند بن عتبة فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجلاً مسيئاً ، فهل عليّ حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ قال : (لا ، إلا بالمعروف)⁹⁴ .

تردد هذا الحديث عند العلماء بين اعتباره من قبيل (الفتوى) أو من قبيل (القضاء) ، وظاهر الحديث يدل على أن تصرف النبي صلى الله عليه وسلم يُحمل على الفتوى ، ذلك لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد ، والقضاء لا يتأتى على حاضر في البلد قبل إعلامه⁹⁵ .

وذهب بعض العلماء إلى الجمع بين الرأيين بحمل الرأي الأول على أصله من الفتوى ، والآخر على أنه حكم منقول عن فتوى ، وعليه يصح حمل القضية على الرأيين انتظافاً لا اختلافاً ، يقول ابن حجر العسقلاني في

⁸⁷ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، (١٣/٣٠١) .

⁸⁸ المصدر نفسه ، (١٣/٣٠١) .

⁸⁹ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، (١٣/٢٩٨) .

⁹⁰ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، (٤/١٧٠) .

⁹¹ المصدر نفسه .

⁹² فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، (١٣/٢٩٩ - ٣٠٠) .

⁹³ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لابن حمدان الحنبلي ، ص ١٧ .

⁹⁴ حديث رقم (٥٣٠٩) ، باب : نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد . [البخاري مع الفتح ، (٩/٤١٤)] .

⁹⁵ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ، للقرافي ، ص ١١٢ + ١١٣ .

ذلك : (كل حكم يصدر من الشارع فإنه ينزل منزلة الإفتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة ، فيصح بهذه القصة للمسألين)⁹⁶ ، ويشير بالمسألين إلى ثمرة من ثمرات الخلاف في هذه القضية ، فمن يراها من قبيل الفتوى يجيز مسألة الظفر⁹⁷ ، ومن يراها من قبيل القضاء يجعل من القضية أصلاً في مسألة القضاء على الغائب ، وفي الحديث اعتبار بالعرف في الأمور التي لاتحدد فيها من قبل الشرع⁹⁸ ، وهذا من القرائن الدالة على أن القضية من قبيل الفتوى ولذلك أرشدها للعرف من غير التنصيص على العرف المعتبر في القضية ، فلو كان حكماً قضائياً لنص على المقدار الذي يشرع لها أخذه حقاً ، قطعاً للخصومه والمنازعة ، وعليه فإنه ينبغي لمن يتقصد وظيفة الفتوى أن يراعي أعراف الناس في الأحكام التي بناها الشرع الحكيم على العرف على ما قرره العلماء في هذا الباب . والله أعلم .

• المبحث الرابع : الفتوى عند علماء الإسلام :

سبق في المبحثين السالفين بيان جملة من الإشارات المستنبطة من نصوص الكتاب والسنة في موضوع الفتوى ، وعلى هذا دأب علماء الإسلام في تجلية موضوع الفتوى ابتداءً من الرعي الأول من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ استطاعوا أن يضعوا الحلول الشرعية السليمة للمشكلات ، والتطور الاجتماعي الكبير الذي لم يكن للمسلمين به سابق عهد قبل الفتوحات الإسلامية ، إذ كانت اجتهاداتهم وفتاويهم مبنية على ملاحظة قواعد متبعة لم تدخل حيز التدوين في عصرهم ، فالاجتهاد عندهم ملكة ، واللسان عندهم سليقة⁹⁹ ، إلا أنها دُوت فيما بعد ونقلت ، واتخذها العلماء مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي .

أما التابعون بعدهم فقد تفرقوا في الأمصار تبعاً لتفرق الصحابة رضي الله عنهم بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، وذلك طلباً للعلم ، والفق في الدين ، وحصل لهم من المراس فيه بفضل تقييم الأستاذ لتلاميذه وتدريبهم على الفتوى ، من ذلك ما يروى أن رجلاً سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن مسألة فقال له: إيت ذاك فسله - يعني سعيداً - ثم ارجع إليّ وأخبرني ، ففعل ذلك فأخبره فقال : ألم أخبرك أنه أحد العلماء ، ثم قال ابن عمر لأصحابه : لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لسره¹⁰⁰ .

وهكذا أخذ أهل كل بلدة علمهم عن الصحابة الذين أقاموا بينهم ، وتفقهوا عليهم ، فتأثروا بمنهجهم في استنباط الأحكام واستخراجها وتعليلها¹⁰¹ ، وعليه دأب تابعو التابعين ، فكانوا لا يتعدون فتاوى من تلقوا عنه من أهل بلادهم ، وهذا يدل على أن العلوم الشرعية تتميز بأنها ذات طابع إرثي سواء في مصادر التراث الإسلامي أو في طرق الاستنباط ، فكان لهذا الطابع الإرثي للعلوم الشرعية إضافة للتأثير البيئي مع العامل الزمني دوراً مهماً في تحقيق ثروة تراكمية في العلم والتخصص الشرعي¹⁰² .

وفي تفرق الصحابة والتابعين في الأمصار إشارة إلى ضرورة الرحلة في طلب العلم ، وأهمية استقطاب الكفاءات من أهل العلم الشرعي ، وهو قريب من فكرة الأستاذ الزائر المعروفة في الوسط الأكاديمي في وقتنا الحاضر .

ومن الظواهر المهمة التي ظهرت فائرت الحركة العلمية ، وخلق أجواء علمية محفزة على النظر والتدقيق ، والبحث والتحقيق في مكونات العلم الشرعي بروز مدرسة أهل الحديث في الحجاز ومدرسة أهل الرأي في العراق ، واحتدام النزاع بينهما في مسائل العلم ، فكان لاحتكاك فقهاء الأمصار الإسلامية بعضهم مع البعض الآخر ، ووقوف كل جماعة على ما لدى الجماعة الأخرى من أحاديث وآثار وفتاوى وطرق في استنباط الأحكام دوره الكبير في تثبيت كل جماعة أصولها ، وتحديد مناهجها ، وبالتالي تأكيدها والدفاع عنها ، وأصبح ما لدى كل فئة معلوماً لدى الفئة الأخرى ، فتصحح عن قناعة ما ترى لازماً لتصحيحه ، وتتمسك بما لديها مما لا ترى سبباً وجيهاً للحيدة عنه ، وتغييره¹⁰³ ، فتلاقحت الأفكار ، وأدى إلى ما يسمى بالغرلة العلمية للمناهج والأفكار والمفاهيم ، وفي هذا إشارة إلى

⁹⁶ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، (٩/٤٢١) .

⁹⁷ مسألة الظفر يوضحها القرافي بقوله : (من ظفر بجنس حقه ، أو بغير جنسه مع تعذر أخذ الحق ممن هو عليه ، جاز له أخذه حتى يستوفي حقه) [الإحكام ، للقرافي ، ص ١١٢] .

⁹⁸ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، (٩/٤٢٠ - ٤٢١) .

⁹⁹ الفكر الأصولي ، أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان ، ص ٣٧ .

¹⁰⁰ طبقات الفقهاء ، رأي إسحاق الشيرازي ، ص ٥٧ .

¹⁰¹ الفكر الأصولي ، أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان ، ص ٤٣ .

¹⁰² الفكر الأصولي ، أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان ، ص ٤٤ - ٤٩ .

¹⁰³ المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

أن من ضروريات وضع الخطط والمناهج للدراسات الشرعية الأكاديمية الاطلاع على المدارس الفقهية الأخرى أو الجامعات الأخرى أو المعاهد الشرعية ذات الخبرة والتجربة في ذلك للاستفادة منها ، وتصحيح خط سير العملية التعليمية للارتقاء بالعلوم الشرعية .

وبناءً على ذلك فإن هذا التسلسل التاريخي للعلوم الشرعية - والتي كانت الفتوى ولا زالت أحد مصادره - تأثير كبير في انتقال العلم الشرعي إلى مرحلة التدوين ، وذلك بعد أن تحددت مدلولات العلوم الشرعية ، فعلم العقيدة والتفسير والفقه والحديث أصبح لكل منها مدلول خاص وموضوعات مميزة ، فالعلوم في الأمم لا تظهر فجأة ، وإنما تمر بفترة معاناة فكرية ، فتتبلور على إثر ذلك معانيها ، فتتضح في الأذهان معالمها ، وتنتهي الأسباب لتدوينها ، ثم بعد ذلك هي في نموها وازدهارها خاضعة لقانون التطور والتدرج حسب مقتضيات الظروف الزمنية والمكانية والحاجة العلمية¹⁰⁴ ، ومن الابتكارات الباهرة في أول عصر التدوين للعلوم الشرعية كتاب الرسالة للإمام الشافعي - رحمه الله - الذي وضع فيه الأسس العلمية لضبط عملية الاجتهاد الفقهي .

ولقد نبّه علماء الإسلام في موضوع الفتوى على أمور تُمثل دستوراً مهماً لكل من تأهّل لهذه الوظيفة الشرعية ، من ذلك :

1. لما كانت الفتوى في الأغلب الأعم تقوم على أسلوب السؤال والجواب ، وهي استراتيجية تعليمية جديرة بالاهتمام ، فإن أسئلة المستفتين لا تخلو من أربعة أنواع : (١) سؤال عن الحكم ، (٢) سؤال عن دليل الحكم ، (٣) سؤال عن وجه الدلالة من دليل الحكم ، (٤) سؤال عن الجواب عن معارضي دليل الحكم¹⁰⁵ ، وهذا يؤكد على ضرورة التدرج في العلم إلى مستويات بحسب أحوال الدارسين ومستواهم العلمي والتحصيلي في الدراسات الأكاديمية للعلوم الشرعية .
2. إثراء المادة العلمية بالنافع والمفيد ، فقد قال سبحانه في تنزيله : [يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ قُلُوا لِلدِّينِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ] (البقرة : ٢١٥) ، وجه الدلالة : أنهم سألوه عن المُنفَق فأجابهم بذكر المصروف ، إذ هو أهم مما سألوا عنه ، ونُبِّههم عليه بالسياق ، مع ذكره لهم في موضع آخر ، وهو قوله تعالى : [قُلِ الْعَفْوَ] (البقرة : ٢١٩) وهو ما سهّل عليهم إنفاقه ولا يضرهم إخراج¹⁰⁶ .
3. ضرورة دفع التوهّم عن المتلقي للعلم الشرعي ، مثاله ما أشار إليه ابن القيم الجوزية بقوله : (ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم : { لا يُقْتَل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده } فتأمل كيف أتبع الجملة الأولى بالثانية رفعا لتوهم إهدار دماء الكفار مطلقاً وإن كانوا في عهدهم ، فإنه لما قال : { لا يُقْتَل مؤمن بكافر } فرمى بذهب الوهم إلى أن دماءهم هدر)¹⁰⁷ .
4. التمهيد للحكم المستغرب الذي ربما لا تألفه النفوس ، فقد ذكر الله تعالى قصة زكريا وإخراج الولد منه ، وذلك حين بلوغه سناً لا يولد فيه لمثله في العادة ، فذكر قصته مقدمة تمهيدية بين يدي قصة المسيح ، وولادته من غير أب ، يقول ابن القيم الجوزية : (فإن النفوس لما أنست بولد من بين شيخين كبيرين لا يولد لهما عادة سهل عليها التصديق بولادة ولد من غير أب) ، وفي هذا إشارة إلى ضرورة مراعاة المنطقية في ترتيب المواضيع والمباحث لتحقيق التناغم والانسجام بين المعلومات في البحث العلمي للدراسات الأكاديمية .
5. ضرورة ارتكاز الفتوى على المصادر الأصلية ، ومن ذلك التجرد للحق ونبذ التعصب المذهبي .
6. تجنب إطلاق الجواب فيما يستدعي تفصيلاً¹⁰⁸ ، أو التفصيل فيما لم يسبقه تأصيل .
7. التركيز على صلاح المفتي في نفسه من جهة ديانته وعلاقته بربه لتستقيم علاقته بالناس ، وليكون أجدر بتوفيق الله تعالى له للصواب ، وإعانتته على تحقيق السداد في حل مشكلات المسائل .
8. ولا بأس بالإجابة على المسائل الافتراضية في حدود ضيقة ، كأن تكون قريبة الوقوع ، وغرض السائل الإحاطة بعلمها ، ليكون منها على بصيرة .
9. تجنب الأسئلة المقولبة في توصيفها ، والتي يستنطق بها المستفتي قول المفتي بما يريده من الجواب .

¹⁰⁴ الفكر الأصولي ، أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان ، ص ٦٦ .

¹⁰⁵ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، (٤/١٥٧) .

¹⁰⁶ المصدر نفسه ، (٤/١٥٨) .

¹⁰⁷ المصدر نفسه ، (٤/١٦٠) .

¹⁰⁸ المصدر نفسه ، (٤/١٨٧) .

10. لا بأس بأخذ الرزق من بيت مال المسلمين على وظيفة الإفتاء ، لاسيما إذا كان محتاجاً ، قياساً على عامل الزكاة¹⁰⁹ ، وفيه إشارة إلى أهمية صرف المكافآت المالية الداعمة لطلبة العلم الشرعي ، أو مجانية الالتحاق بالجامعات الشرعية ، أو بإسقاط بعض الرسوم ونحوه ، والله أعلم .

- المبحث الخامس : دور الفتوى في دراسة العلوم الشرعية تطويراً وتجديداً .
- المطلب (١) : دور الفتوى في تطوير دراسة العلوم الشرعية .

الاجتهاد كلمة تفيض بالعطاء العلمي ، والفتوى فرع من فروعها ، ولذلك تضيق دائرته وتتسع تبعاً لتحصيل متطلبات كل مرتبة منه بحسبها ، ولئن كان القول بسد باب الاجتهاد الذي أفرزه التعصب المذهبي قروناً قد عرقل مسيرة الفتوى والاجتهاد ، فإن القول بتجزئة الاجتهاد اليوم بات ضرورة علمية ، تمثل نقطة البداية ، والانطلاقة الجديدة في عالم الاجتهاد التخصصي للارتقاء به إلى الاجتهاد المطلق ، وهذا شكل من أشكال التطور المنهجي للعلوم الشرعية ، ونستطيع أن نطلق عليه بالعرف العلمي (ب) التخصص الدقيق) .

فمن سبل التطوير في حقل العلوم الشرعية ، التشجيع على البحث العلمي في العلوم الشرعية ، وذلك بتعزيز المواد المهنية التي تعمل على تفعيل المقاربة والمقارنة بين الأشياء ، و الإرتقاء بهذه المهارة شيئاً فشيئاً إلى عالم الأفكار ، وفي هذا تحفيز للعقل ، وتنشيط له على التدقيق والنظر والموازنة ، والتي من شأنها الارتقاء بوظائف العقل الإنساني ، لا سيما في المراحل الأولى من الدراسة الشرعية ، فإنه يعينه على تفحص الأقوال ، ومقاربة الأدلة في مراحلها الدراسية المتقدمة .

ومن سبل التطوير أيضاً ضرورة التأسيس الديني في المنهجية التعليمية للعلوم الشرعية ، وأن تكون مصاحبة لجميع فصول الدراسة الأكاديمية ، لأنها الضمانة الأولى لصحة الاجتهاد ، ومظنة الوصول إلى الصواب في المسائل الاجتهادية ، والعصمة للمفتي من الزيغ والفساد .

ومن سبل التطوير أيضاً في طرق التدريس ، تجنب الإلقاء المباشر ، والحشو المعلوماتي ، وتحقيق الدربة في تحصيل أصول الاستنباط ، والتي تؤول مع الوقت والممارسة إلى تحقيق الملكة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يرى ابن حمدان الحنبلي أن تحقيق الملكة في علم الفقه إنما يكون بأبلغ بتقديم دراسة الفروع على الأصول لتحصيل الدربة والملكة ، لا العكس¹¹⁰ .

هذا وإن سبل تطوير العلوم الشرعية كثيرة ، منها مايتعلق بالجانب المنهجي ، ومنها مايتعلق بالجانب الأسلوبية ، والله أعلم .

- المطلب (٢) : دور الفتوى في تجديد دراسة العلوم الشرعية :

ليس المراد بالتجديد إحداث أمر جديد في الدين ، فهذا لا يقول به أحد ، وإنما قصدت بذلك ابتكار ما لم يكن معهوداً من الأفكار التي تسهم في الارتقاء بدراسة العلوم الشرعية ، فمن ذلك :

1. تصفية العلم الشرعي مما علق به ، وتحريره مما داخله ، وذلك بتنقية المسائل الأصولية من الخلافات اللفظية التي ليس لها ثمره علمية ولا عملية ، وتخليص القواعد الأصولية من الفلسفات الكلامية الصرفة التي لا تخدم العلم الشرعي بحال من الأحوال ، من ذلك كتاب (الخلاف اللفظي عند الأصوليين)¹¹¹ ، فهو سابقة في بابهِ . ومن المسائل الدخيلة على علم أصول الفقه ، والتي للأسف الشديد تناقلها العلماء في كتبهم في مباحث الاجتهاد ، القول بسد باب الاجتهاد ، يقول فتحي الدريني : (والزمع بأن باب الاجتهاد قد سد ، قوله ظالمة أشاعها أعداء الإسلام تنبيطاً للهمم ، وتخديلاً للأمة الإسلامية لأطراح فريضة من أهم فرائض الدين ، ليعتريهم الجمود والتخلف ، والعجز عن مواكبة تطور الحياة ، وليفتقروا - آخر الأمر - إلى ثقافة الأمم الأجنبية المناقضة لثقافتنا في كثير من أصولها)¹¹² ، ومن ذلك تنقية الفروع الفقهية من الشروط والقيود الجعلية والعرفية ، والتي يحسبها الناقل أنها شروط شرعية ، لا سيما في المعاملات المالية ، التي تركز على أصل الإباحة ، ومثال ذلك الشروط التي وضعها فقهاء الحنفية لشركة المفاوضة ، حتى لكانه لا يوجد لها تطبيق على أرض الواقع ، والله أعلم .

¹⁰⁹ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، (٤/٢٣٢) .

¹¹⁰ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لابن حمدان الحنبلي ، ص ١٥ .

¹¹¹ هذا الكتاب للأستاذ الدكتور عبدالكريم النملة رحمه الله ، وقد طبع بمكتبة الرشد بالرياض .

¹¹² بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله ، أ.د. محمد فتحي الدريني ، (١/٦٤) .

2. تفعيل دور الخطط التشريعية (الأدلة المختلف فيها) في تفسير النصوص ، واستنباط الأحكام ، إذ كثير من هذه الخطط التشريعية كالاستحسان والذرائع لم يختلف العلماء في أصل حجيتها ، وإنما في مجال أعمالها وضوابطها¹¹³.
3. يقول القرافي (وتخريج الأحكام على القواعد الأصولية الكلية أولى من إضافتها إلى المناسبات - أي العلل - الجزئية ، وهو دأب فحول العلماء دون ضعة الفقهاء)¹¹⁴ ، يلفت في هذه العبارة إلى ضرورة إعمال المنطق التشريعي في العملية الاجتهادية ، دون الجمود على لغوية النص ، والمراد بمنطقية النص الوقوف على معقوليته ، وهو ما يطلق عليه الدريني (الاجتهاد بالرأي) ، إذ هو الأداة العملية التي تكشف عن روح التشريع¹¹⁵.
4. يعبر بعض العلماء عن الاجتهاد الاستنباطي بفقهاء الفتيا ، ويعبر عن الجمع بين الاجتهاد الاستنباطي والتطبيقي بعلم الفتيا ، ويضرب لذلك مثلاً في قصة مفادها (أن أمير إفريقية استفتى أسد بن الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتر له ولهن ، فأفتاه بالجواز لأنهن ملكه ، وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال له : إن جاز للملك النظر إليهن وجاز لهن النظر إليه ، لم يجز لهن نظر بعضهن إلى بعض)¹¹⁶ ، فإهمال النظر في هذه الصورة الجزئية ، يدعونا إلى ضرورة رسم خطة منهجية تقوم على تعزيز مهارة تحليل نصوص فتاوى العلماء للوقوف على معالم الاجتهاد بنوعيه في تقاريراتهم ، وتحصيل الملكة الاجتهادية الفقهية للدارسين في ميدان الفقه الإسلامي ، والله أعلم . و الحمد لله رب العالمين .

• الخاتمة :

- أهم النتائج :

1. أن الفتوى لفة ترجع إلى أصليين في المحصلة (الطراوة - تبين الأحكام) ، يُجمع بينهما فيقال : هي تبين المشكل من الأحكام ، وحيث إن هذه العملية تحتاج إلى قوة في العلم وطراوة الشباب التي هي أجدر على تقوية ما أشكل بيانه ليشب وبصير فتياً قوياً.
2. بناءً على التعريف المختار للفتوى : (هي بيان الحكم الشرعي عند السؤال ، وقد يكون بغير سؤال ببيان حكم النازلة ، لتصحيح أوضاع الناس وتصريفاتهم) ، وهو اختيار مجمع الفقه الإسلامي .
3. تنوع مفردات القرآن الكريم ، وأساليبه في الدلالة على (الفتوى) ، فتارة يعبر عنها بصريح اللفظ وبأساليب متنوعة ، وقد وقع ذلك في خمسة مواضع اشتملت على أدبيات عظيمة في موضوع الفتوى ، وتارة يُعبر عنها معنىً بلفظ (السؤال) ، وهذه المفردة هي الأكثر في سُور القرآن الكريم ، وبصيغ متعددة .

¹¹³ المصدر نفسه ، (١/١٩) .

¹¹⁴ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ، للقرافي ، ص ٩٠ .

¹¹⁵ بحوث في الفقه المقارن وأصوله ، أ.د. محمد فتحي الدريني ، (١/٢٨) .

¹¹⁶ الأشباه والنظائر ، لابن نجيم الحنفي ، ص ٤٦٠-٤٦١ .

4. تردد لفظ الفتوى في مواطن عديدة من السنة النبوية ، وأكثرها في الجانب التطبيقي الفروعى متمثلاً في بيان فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه رضي الله عنهم ، وأحياناً يُعبر عنها بلفظ الاجتهاد ، وحينئذ تكون الفتوى داخلة فيه ضمناً .
5. لقد مر العلم الشرعي - شأنه شأن بقية العلوم - بتسلسل تاريخي حتى انتهت إلى مرحلة التدوين ، وتمحض عن أدبيات لا يستقيم العلم الشرعي دراسة وتديساً إلا بمراعاتها .
6. إن تطوير العلوم الشرعية يأخذ اتجاهين : أ. تطوير في الجانب المنهجي ، ب. تطوير في الجانب الأسلوبى ، منها القول بتجزي الاجتهاد ، والذي هو أقرب إلى ما يُطلق عليه اليوم في العرف العلمي (التخصص الدقيق) .
7. إن تجديد العلوم الشرعية يتمثل في طرق عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر ، تصفية العلم الشرعي مما داخله من الشوائب . والله أعلم .

- أهم التوصيات :

إنشاء مركز متكامل بالجامعة يقوم على صياغة عقول الدارسين صياغة جمعية ، وذلك وفق رؤية عصرية بعيدة ، تتبلور في هدف سامي ، وهو (صناعة الفقيه المعاصر) الذي يملك القدرة والأهلية على التعاطي مع مستجدات عصره وواقعه ، وذلك عبر وضع الخطط المنهجية العامة والتخصصية في خطوة تجريبية تُقيّم معها المخرجات التعليمية ، لتحقيق الكفاءة والجدارة في أبنائنا ، والانطلاق من الواقع المفروض إلى المستقبل المأمول في عمارة الأوطان ، وبناء المجتمعات ، والنهوض بالأمة الإسلامية .

- المراجع :
1. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١
2. أصول الإفتاء وأدابه ، للشيخ محمد تقي العثماني ، مكتبة معارف القرآن ، كراتشي - باكستان ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م .
3. أصول الفقه ، للشيخ محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة - مصر ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
4. أصول الفقه الإسلامي ، للدكتور وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ط ١ .
5. إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر (ابن القيم الجوزية) ، مراجعة وتعليق : عبدالرؤوف سعد ، دار الحبيب ، بيروت - لبنان .
6. الأحكام في أصول الأحكام ، لعلي بن محمد الأمدي ، دار الصميعي ، الرياض ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م ، ط ٢ .
7. الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المصري المالكي ، اعتنى به : عبدالفتاح أبو غدة ، دار السلام ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ، ط ٥ .
8. الأشباه والنظائر ، للعلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي ، تحقيق : الدكتور / محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، ط ٢ .
9. البحر المحيط في أصول الفقه ، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ، علق عليه : د. محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ط ١ .
10. البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني ، تحقيق : د. عبدالعظيم محمود الديب ، دار الوفاء ، المنصورة - مصر ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، ط ٤ .
11. التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، ط ١ .
12. الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم الحنفاوي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، ط ١ .
13. الفتوى في الإسلام ، للأستاذ الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الدرعان ، مكتبة التوبة ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، ط ١ .
14. الفتوى في الإسلام ، للعلامة محمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق : محمد عبدالحكيم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ط ١ .
15. الفتيا المعاصرة للدكتور خالد بن عبدالله بن علي المزيني ، دار ابن الجوزي ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤٣٠ هـ ، ط ١ ، (أصل الكتاب رسالة دكتوراة للباحث) .
16. الفكر الأصولي (دراسة تحليلية نقدية) ، للأستاذ الدكتور / عبدالوهاب إبراهيم أبوسليمان ، دار الشروق ، جدة - المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ط ٢ .
17. القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، ط ١ .
18. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي البركات مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ط ٢ .
19. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتب الشروق الدولية ، جمهورية مصر العربية ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، ط ٤ .
20. الموسوعة الفقهية الميسرة ، للأستاذ الدكتور محمد رؤاس قلعه جي ، دار النفائس ، بيروت ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ط ١ .
21. تفسير التحرير والتنوير ، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون ، تونس .
22. تفسير القرآن العظيم ، للحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ط ٢ .
23. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الضاحية - الكويت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
24. خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ، للدكتور فتحي الدريني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م ، ط ٢ .
25. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي ، تعليق : محمد ناصر الدين الألباني ، منشورات المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٨٠ هـ ، ط ٤ .

26. صناعة الفتوى وفقه الأقليات ، للشيخ عبدالله بن الشيخ المحفوظ بن بَيَّه ، دار المناهج ، جدة - المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، ط ١ .
27. طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي ، حققه : الدكتور / إحسان عباس ، بيروت - لبنان ، دار الرائد العربي ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ط ٢ .
28. فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ط ١ .
29. فوضى الإفتاء ، د. أسامة عمر الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م ، ط ١ .
30. مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، للدكتور عبدالحكيم عبدالرحمن أسعد السعدي ، دار البشائر الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، ط ٣ .
31. مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
32. معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية ، قم - إيران .
33. مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م ، ط ٤ .
34. مناهج الاجتهاد في الإسلام (في الأحكام الفقهية والعقائدية) ، للدكتور / محمد سلام مذكور ، الناشر : جامعة الكويت ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، ط ١ .
35. لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ط ١ .